

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

طرق قياس عرض النقود

يشمل عرض النقود استخدام أكثر من مقياس لقياس التقديرات المتنوعة للعرض النقدي، والسبب الرئيسي في تصنيف عرض النقود إلى مجموعة من التدابير المتنوعة هو (القدرة على التنبؤ بالتأثير الفعّال والمحتمل في الاقتصاد ضمن المكونات المختلفة لعرض النقد) وفيما يلي الأنواع الرئيسية لقياس عرض النقد وهي :

١- المقياس الضيق لعرض النقود M1 :

ان الاساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة او وسيط في التبادل والمعاملات وبناءً على هذه الطريقة فان عرض النقد يشمل البنود التالية :

- السيولة النقدية المتداولة بين الافراد (C) وتتكون من الأوراق النقدية الإلزامية والنقود المعدنية المساعدة ومجموع هذين العنصرين يعرف بالعملة المتداولة خارج الدائرة المصرفية .

- حجم النقود المُحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو الودائع الجارية ودائع تحت الطلب(D) وتشمل الصكوك البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الالكترونية .

والملاحظ من خلال البندين اعلاه انهما يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل .

بالتالي فان معادلة عرض النقود (M1) يعبر عنها بالاتي :

$$M1 = C + D \dots\dots\dots 1$$

M1 = عرض النقد بالمفهوم الضيق .

C = السيولة النقدية المتداولة .

D = الودائع الجارية

٢- المقياس الواسع لعرض النقود (M2) :

عرض النقد بالمعنى الواسع : وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة (١) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (T) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع (M2) بالاتي :

$$M2 = M1 + T + S$$

$$= C + D + T + S \dots\dots\dots 2$$

٣- مقياس عرض النقود بالمعنى الأوسع M3

وهذا المفهوم يعطي معنى اشمل لعرض النقد ، ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الاسواق المالية بشكل كبير وابتكرت انواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت اضافة بعض الانواع من الودائع التي تكون ذات اجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع M3 وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد اجالها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض ويعبر عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع M3 بالآتي :

$$M3 = M2 + QD \dots 3$$

حيث ان:

QD : الودائع الاخرى شبه النقدية من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستنديه وودائع مقابل ضمانات والتحويلات القائمة .

والجدير بالذكر ان استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M2 وبالمعنى الأوسع M3 لا يكونان ملائمين في الدول النامية وذلك لتخلف الأسواق المالية والنقدية وكذلك تخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي عند الافراد بعكس الدول المتقدمة التي يشيع فيها استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M2 وبالمعنى الأوسع (M3) .

العوامل المؤثرة في عرض النقود

١- حجم المتوفر للاستعمال من النقد الاساسي المعد كعملة في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة او السلطات النقدية المركزية وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفتة وكذلك مقدار الذهب المتوفر والبنك المركزي هو اداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال اصدار النقود القانونية او من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية في خلق الائتمان .

٢- عادات الجمهور بالنسبة الذي يرغب بالاحتفاظ بها كنفود اعتيادية أي كعملة في التداول او نقود ودائع .

٣- نسب الاحتياطي النقدي الذي يجب ان تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية عليها و بالتالي لتأمين سيولة الجهاز المصرفي.

وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الاسواق المالية والنقدية في بلد معين وفي مرحلة زمنية معينة .

٤- الطلب على الائتمان : تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة اكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب مقارنة بنسبة العملة في التداول وذلك بفعل نسبة عرض النقد الى القاعدة .

س / كيف يتحكم البنك المركزي في عرض النقود

ج / يتحكم البنك المركزي في عرض النقود من خلال ثلاث نقاط هي :

١- عمليات السوق المفتوح .

٢- معدل سعر الخصم .

٣- نسبة الاحتياطي القانوني .

اولاً : عمليات السوق المفتوح :

هي عمليات شراء وبيع السندات الحكومية

مفهوم السندات : هي أوراق مالية ذات قيمة معينة ، وهي أحد أوعية الاستثمار ، والسند عادة ورقة تعلن عن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند سواء كانت حكومة أو شركة أو مشروع .

ويتم التأثير على عرض النقد من خلال حالتين هما

• في حال تخفيض عرض النقد يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية .

• في حال زيادة عرض النقد يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية .

ثانياً : معدل سعر الخصم :

هي قيمة الفائدة التي يفرضها البنك المركزي على القروض التي يأخذها البنوك التجارية ، وفيها

حالتان، هما :

- في حال تخفيض عرض النقد يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم .
- في حال زيادة عرض النقد يقوم البنك المركزي بخفض معدل الخصم .

ثالثاً : الاحتياطي القانوني

هو قيمة الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك المركزي من كل بنك تجاري وفيها حالتان هما :

- في حال تخفيض عرض النقد يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني .
- في حال زيادة عرض النقد يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني .

ان الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه متغير داخلي بمعنى أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية أهمها :

- السياسات المالية والنقدية : حيث تستطيع الدولة التأثير على عرض النقود من خلال تلك السياسات ففي حالة تخفيض النقود مثلا تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر الخصم أو دخول السوق المفتوحة (الحرّة) في هيئة بائع للسندات الحكومية عند استخدامها للسياسة النقدية أما إذا أرادت الدولة زيادة عرض النقود وباستخدام السياسة المالية فإنها تعمل على تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو الائتين معا أو لجوئها إلى الاقتراض من الهيئات العامة في الدولة بما يسمى بالدين العام

- تطور النظام المالي : كلما تطورت الأنظمة المالية أدت إلى خلق انواع جديدة من الاصول المالية كأشبه النقود، وكذلك إلى دخول رؤوس أموال جديدة وأجنبية في الاستثمار .

- التوسع الاقتصادي : يمكن للحكومة في ضوء التوسع الاقتصادي أن تزيد عرض النقود الا انها تلتزم بمعايير صارمة للمحافظة على التوازن في الاقتصاد ولذلك يجب عليها أن تلائم عرض النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة لديها بمعنى أن تغير عرض النقود يجب أن يتلائم مع الوضع الاقتصادي .

العلاقة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية

توجد العديد من العلاقات المتنوعة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية، وفيما يأتي مجموعة من أهم هذه المتغيرات الاقتصادية:

١- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هو متغير اقتصادي رئيسي يتأثر بتغير عرض النقود، فعندما تزداد قيمة عرض

النقود نتيجةً لسياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الأسعار العام، وانخفاض معدل الفوائد

مما يساهم بتوسع الاستثمارات الماليّة، أمّا في حال الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى تقليص عرض النقود؛ مما ينتج عنه ارتفاع بأسعار الفوائد، وانخفاض بمستوى الأسعار العام، فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات.

٢- البطالة :

هي عدم وجود عمل للراغبين في الحصول عليه والقادرين عليه، وعند استخدام سياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى رفع معدّل الأسعار العام، وانخفاض أسعار الفوائد؛ مما يدعم الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة الطلب على العاملة، وينتج عن ذلك انخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح في حال استخدام سياسة نقدية تقييدية؛ حيث تؤدي إلى رفع معدّل البطالة.

٣- التضخم :

هو زيادة في النقود المتداولة ينتج عنها زيادة في الأسعار، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود. وتظهر العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالاعتماد على نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية) حيث تُشير إلى وجود علاقة تناسبية بين عرض النقود ومستوى الأسعار العام، فتعتبر عرض النقود متغيراً مستقلاً أمّا مستوى الأسعار فهو متغير تابع، وتفترض الكلاسيكية تثبيت السرعة الخاصة بدوران النقود، وتثبيت حجم الإنتاج، فتتحوّل مسؤولية السلطة النقدية في التأثير في عرض النقود؛ سواءً بالزيادة أو النقصان، ويؤثر ذلك في مستوى الأسعار العام، ويظهر ذلك على التضخم.

٤- سعر الفائدة:

هو السعر المدفوع من خلال البنك المركزي على الإيداعات الماليّة للمصارف التجاريّة، وفقاً للسياسة الكينزية - نسبةً للمفكر الاقتصادي كينز- يتحدد السعر الخاص بالفائدة بتقاطع منحنى الطلب الخاص بالنقود مع العرض الخاص بالنقود؛ مما يؤدي إلى تأثيره بكلّ من العرض والطلب؛ لذلك تؤثر السياسة النقدية في مستوى سعر الفائدة، وتعتمد استجابة السعر الخاص بالفائدة على المرونة المرتبطة بدالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحناه ضئيلة فإنّ زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تقليل سعر الفائدة، وكلّما ازدادت مرونة الطلب الخاصة بالتفضيل النقدي تقلص انخفاض سعر الفائدة بشكلٍ تدريجيّ؛ حتى يصل إلى مستوى ثابت مع زيادة في كمية النقود المطلوبة والمعروضة.